مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد15 ، العدد1 والصفحة 22-7

دور سلسلة قيمة القمح في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

The role of the wheat value chain in achieving food security in Algeria during the period 2000-2021

ط.د العالية بلهاشمي [1*]، د. عائشة كداتسة[2]

[1] جامعة البليدة 2-لونيسي علي (الجزائر)،

[2] جامعة البليدة 2-لونيسي علي (الجزائر)،

تاريخ الاستلام:12/6/2024 ؛ تاريخ القبول: 30/06/2024

ملخص: تهدف الدراسة إلى عرض المفاهيم الأساسية حول سلاسل القيمة الزراعية التي يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأنشطة والجهات الفاعلة المترابطة يتم تنظيمها عادةً على شكل تسلسل من المراحل الأساسية وكذا عرض وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI.

توصلنا إلى أن إعتماد الجزائر على سلاسل القيمة من أجل بلوغ أمن غذائي مستدام يحظى باهتمام كبير في جدول الأعمال الحالي بهدف تطوير النظم الزراعية الحالية وتنويع الصادرات وتلبية طلب سكانها المتزايد من منتجات القمح، وقد تحسن مؤشر GFSI لعام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة إلا أن جهود الدولة لا تزال غير كافية لبلوغ مستوى الأمن الغذائي المنشود.

الكلمات المفتاح: سلسلة قيمة زراعية، قمح، زراعة، أمن غذائي، جزائر.

Abstract: The study aims to present the basic concepts of agricultural value chains, which can be defined as a set of interrelated activities and actors, usually organized in the form of a sequence of basic stages, as well as to present and analyze the reality of food security in Algeria through the results of the GFSI Global Food Security Index.

We have found that Algeria's dependence on value chains to achieve sustainable food security is of great interest in the current agenda in order to develop current agricultural systems, diversify exports and meet the growing demand of its population for wheat products. The GFSI index for 2022 has improved compared to previous years, but the state's efforts are still insufficient to achieve the desired level of food security.

Keywords: agricultural value chain, wheat, Agriculture, Food Security, Algeria.

Résumé : L'étude vise à présenter les concepts de base des chaînes de valeur agricoles, qui peuvent être définies comme un ensemble d'activités et d'acteurs interdépendants, généralement organisés sous la forme d'une séquence d'étapes de base, ainsi qu'à présenter et analyser la réalité de la sécurité alimentaire en Algérie à travers les résultats de l'Indice Mondial de Sécurité Alimentaire du GFSI.

Nous avons constaté que la dépendance de l'Algérie à l'égard des chaînes de valeur pour parvenir à une sécurité alimentaire durable est d'un grand intérêt dans l'agenda actuel afin de développer les systèmes agricoles actuels, de diversifier les exportations et de répondre à la demande croissante de sa population en produits à base de blé.l'indice GFSI pour 2022 s'est amélioré par rapport aux années précédentes, mais les efforts de l'État sont encore insuffisants pour atteindre le niveau de sécurité alimentaire souhaité.

Mots clés : chaîne de valeur agricole, blé, Agriculture, Sécurité alimentaire, Algérie.

*العالية بلهاشمي.

1-تمهيد:

لا تزال الزراعة أداة أساسية للتنمية المستدامة ومكافحة الفقر (البنك الدولي،2008، ص1)، وواحدة من النقاط القليلة المضيئة في الإقتصاد العالمي المضطرب خاصة في ظل محركات النمو الأساسية القوية مثل السكان والتوسع الحضري (KPMGinternational،2013، ص3) ونظرا للظروف غير المواتية للقطاع الزراعي في الدول النامية أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية في هذه الدول ومن بينها الجزائر.

تعتبر التنمية الزراعية الريفية أسرع الطرق للحد من الفقر لذا تعمل سلاسل القيمة الزراعية عادة على تقديم فرص عمل بأجور وظروف أفضل مما كانت عليه في الزراعة التقليدية (FAO،2010، ص 1)، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق أمنها الغذائي من خلال إيجاد خطط وبرامج فعالة وناجحة لزيادة الإنتاج الزراعي خاصة في المحاصيل الإستراتيجية كالحبوب وعلى رأسها القمح الذي يحتل مكانة أساسية في النظام الغذائي الجزائري.

تمثل سلاسل القيمة الزراعية إستراتيجية مناسبة لإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات المستهدفة الأخرى في المناطق الريفية في سلاسل القيمة وبالتالي مساعدتهم على تحسين ظروفهم المعيشية ((Kaplan et al.,2016,p(vii))، ونقلهم من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية.

انطلاقا مما سبق تبرز الإشكالية العامة لهاته الدراسة كما يلي:

كيف تساهم سلسلة القيمة للقمح في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المكونات الرئيسية والجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة للقمح التي تؤثر على ركائز الأمن الغذائي في الجزائر؟
- هل تساهم سلسلة قيمة القمح في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات كما يلي:

1.1-الفرضية الرئيسية:

يمكن لسلسلة القيمة للقمح تحسين الوضع العام للأمن الغذائي في الجزائر.

1-2-الفرضيات الفرعية:

- تتكون سلسلة قيمة القمح من مكونات وجهات فاعلة رئيسية مختلفة تلعب دورا في التأثير على الأمن الغذائي في الجزائر.
- تعمل الجزائر من أجل بلوغ أمنها الغذائي من خلال الإعتماد على سلاسل القيمة الزراعية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ماهية الأمن الغذائي والمقاييس المعتمدة لتقييم وضعه في الجزائر؛
- توضيح أهمية سلسلة قيمة القمح في القطاع الزراعي في الجزائر؛
- تقييم الأداء الحالي لسلسلة قيمة القمح في الجزائر من حيث مساهمتها في توافر القمح المحلي، القدرة على تحمل التكاليف واستقرار الإمدادات.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه يتماشى ومتطلبات الدراسة وملاءمته لوصف كل ما يتعلق بسلسلة قيمة القمح وكذلك الأمن الغذائي كما تم استخدام أداة التحليل من أجل تحليل الجداول والاشكال المدرجة في الدراسة .

ولدراسة هذا الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري سلسلة القيمة للقمح والأمن الغذائي.

المحور الثاني: تقييم سلسلة قيمة القمح ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2 –مفاهيم حول سلسلة القيمة للقمح والأمن الغذائي:

1.2–مفهوم سلسلة القيمة الزراعية:

1.1.2 –تعريف سلسلة القيمة

كان مايكل بورتر أول من استخدم مصطلح **سلسلة القيمة** في كتابه الشهير الميزة التنافسية، إنشاء ودعم الأداء الراقي 1985، تصف سلسلة القيمة مجموعة الأنشطة المطلوبة لتقديم منتج أو خدمة تبدأ من المراحل الأولية مرورا بمراحل الإنتاج المختلفة (تحتوي على مزيج من التحويل المادي ودخول مختلف خدمات المنتجين) والتسليم إلى المستهلكين النهائيين والتخلص النهائي بعد الاستخدام(Kaplinsky & Morris, s. d.2000,p4) وهي تشتمل على الروابط المتتالية التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام والموارد إلى منتجات نهائية للسوق(Ketema & Megento, 2021,p65)،يطلق عليه مفهوم سلسلة القيمة لأنه يتم فيها التحول الإنتاجي وإضافة القيمة إلى كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد (FAO,2015,p1)،

2.1.2 – مكونات سلسلة القيمة

حسب النموذج الذي أنشأه مايكل بورتر تتكون سلسلة القيمة الخاصة بكل شركة من تسعة (9) فئات عامة من الأنشطة التي ترتبط ببعضها البعض بطريقة مميزة (porter,1985,p34) تنقسم إلى نوعين رئيسيين هي الأنشطة الأساسية والأنشطة الداعمة، أما الأنشطة الأساسية هي التي تساهم بشكل مباشر في إضافة القيمة على المنتج أو الخدمة أما الأنشطة الداعمة فهي التي تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة النهائية للمنتجات (Kumar & Rajeev, 2016,p76)، كما هو موضح في **الشكل 1** تقسم الأنشطة الأساسية إلى خمس فئات عامة أما أنشطة الدعم تقسم إلى أربع فئات وهي تدعم الأنشطة الأساسية.

حسب (porter,1985,p38) فإن الخطوط المتقطعة تعكس حقيقة أن كل من إدارة الموارد البشرية وتطوير التكنولوجيا والمشتريات يمكن ربطها بأنشطة أولية محددة إلى جانب دعمها للسلسلة بأكملها من ناحية أخرى لا ترتبط البنية التحتية للشركة بأنشطة أساسية محددة بل تهدف إلى دعم السلسلة بالكامل.

الشكل 1: نموذج سلسلة القيمة لمايكل بورتر.

المصدر: نموذج سلسلة القيمة لمايكل بورتر (1985)، ص37.

1.2.1.2 –الأنشطة الأساسية (الرئيسية)

قسم بورتر(porter,1985,p,p,39,40) الأنشطة الأساسية إلى خمس فئات كالآتي:

- **الخدمات اللوجستية الواردة:** هي مجموع الأنشطة المتعلقة باستلام وتخزين وتوزيع مدخلات المنتج مثل مناولة المواد والتخزين ومراقبة المخزون.
- **العمليات:** هي الأنشطة المتعلقة بتحويل المدخلات إلى منتج أو خدمة في شكله النهائي مثل التصنيع والتعبئة وصيانة المعدات.
- **الخدمات اللوجستية الصادرة:** هي أنشطة متعلقة بجمع المنتج وتخزينه وتوزيعه فعليا على العملاء مثل تخزين البضائع تامة الصنع وتشغيل مركبة التسليم ومعالجة الطلبات.
- **التسويق والمبيعات:** هي مجموع الأنشطة التي يتم إعلام العملاء بالمنتج أو الخدمة وتحثهم على شرائه والمساعدة في القيام بذلك ويشمل إدارة المبيعات والعروض الترويجية والتسعير وغيرها.
- **الخدمات:** هي الأنشطة التي تحافظ على قيمة المنتج بعد البيع مثل خدمات الإصلاح والتركيب وإدارة قطع الغيار.

2.2.1.2 – الأنشطة الداعمة (أنشطة الدعم)

كما هو موضح في **الشكل رقم 1** قسم مايكل بورتر(porter,1985,p-p,40-43) أنشطة الدعم إلى أربع (4) فئات وهي كالآتي:

- **المشتريات:** تشير المشتريات إلى وظيفة الشراء المستخدمة في سلسلة قيمة الشركة، وليس إلى المدخلات المشتراة نفسها باعتبارها موجودة في كل نشاط قيمة (أنشطة أساسية وأنشطة دعم) وهي عادة تمثل جزءا ضئيلا من إجمالي التكاليف ولكن غالبا ما يكون لها تأثير كبير على التكلفة الإجمالية للشركة والتمايز.
- **تطوير التكنولوجيا:** هي مجموعة الأنشطة التي يمكن تجميعها لتمكين الشركة من إنتاج منتج أو خدمة بشكل أكثر كفاءة أو بطريقة تعزز التمايز مثل تصميم منتجات بالإستعانة بالحاسوب والمحاكاة وغيرها.
- **إدارة الموارد البشرية:** هي أنشطة تتعلق بتوظيف وتدريب وتطوير وتعويض جميع الموظفين وتدعم الأنشطة الفردية الأساسية وأنشطة الدعم وتحدث في أجزاء مختلفة من الشركة كما هو الحال مع أنشطة الدعم الأخرى.
- **البنية التحتية للشركة:** تتكون البنية التحتية الصلبة للشركة من مجموعة أنشطة بما في ذلك الإدارة العامة والتخطيط والمالية والمحاسبة والشؤون القانونية وإدارة الجودة، على عكس أنشطة الدعم الأخرى فهي تدعم عادة السلسلة بأكملها وليس الأنشطة الفردية فقط.

من خلال هذه الأنشطة تضيف الشركة قيمة إلى المنتجات والخدمات المقدمة لعملائها قد تكون القيمة المضافة متعلقة بالجودة والتكاليف ومواعيد التسليم ومرونته والإبتكار وغيرها وتحدد مقدار القيمة المضافة حسب رغبة العميل النهائي في الدفع أما **الهامش** فهو

يشير إلى قدرة الشركة على تقديم منتج أو خدمة يكون العميل على استعداد تام لدفع مبلغ أكبر من إجمالي التكاليف المتعلقة بكل الأنشطة التي تشملها سلسلة القيمة (Borsellino, V., 2020,p89).

أما في السياق الزراعي تشير **سلاسل القيمة الزراعية** إلى مجموعة كاملة من الأنشطة والجهات الفاعلة في نقل المنتج الزراعي من موردي المدخلات إلى حقول المزارعين وصولا إلى مائدة المستهلك) كالفن ميلر،ليندا جونز، 2013،ص8)، أما (Bolzani et al., 2010,p2) فقد عرف سلاسل القيمة الزراعية أنها مجموعة من الأنشطة والجهات الفاعلة التي تنقل المنتج الزراعي الأولي من الإنتاج في الحقل إلى الإستهلاك النهائي، حيث يتم إضافة قيمة إلى المنتج في كل مرحلة من خلال عمليات مختلفة تشمل المعالجة والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع .

يمكن تعريفها أيضا أنها طريقة لوصف الروابط المختلفة على طول السلسلة المطلوبة لنقل منتج من المزرعة إلى المستهلك النهائي (McGregor, A., & Stice, K,2014,p3)،إنه إطار عمل رئيسي يستخدم لفهم طريقة تجميع المدخلات والخدمات معا من أجل استخدامها لتطوير منتج أو تحويله أو تصنيعه(Ketema & Megento, 2021,p65)، يحدث إنشاء القيمة أو (القيمة المضافة) في الأعمال الزراعية التجارية عند قيام الشركة بتعديل وتحويل المنتج عن طريق عوامل مختلفة كتغيير الوقت والمكان والشكل الحالي له من خلال جعله أكثر طلبا وجاذبية في السوق وقد قدم(Anderson & Hanselka, s. d.2009,p3) تعريفا للقيمة المضافة في الزراعة من خلال إعطاء مثال عن القمح كسلعة زراعية وأنه يمكن إضافة قيمة إقتصادية (لحبوب القمح) عن طريق تحويله إلى منتج (دقيق القمح) وبيعها إلى عملاء مثل الخبازين، يوضح ذلك **الشكل رقم 2**.

الشكل 2: خريطة سلسلة قيمة زراعية عامة.

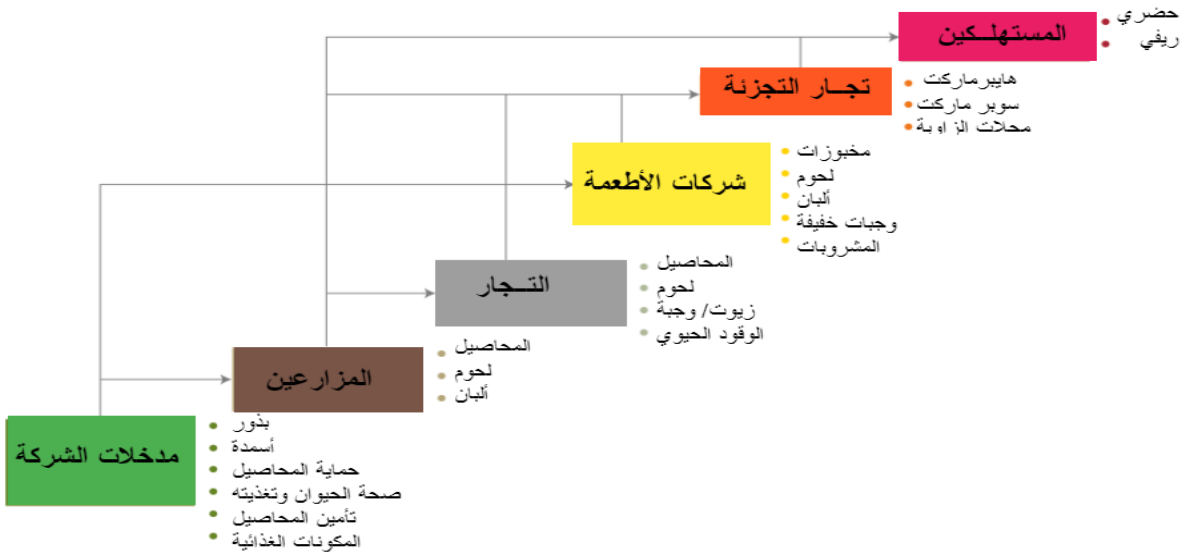

المصدر: KPMG International،2013، ص5.

تتميز سلاسل القيمة الزراعية النموذجية بالمنتجين(المزارعين) في أحد طرفي السلسلة وهم الذين يزرعون المحاصيل ويربون الحيوانات أما المستهلكون يقعون في الطرف الآخر من السلسلة وهم الذين يأكلون ويشربون ويلبسون ويستخدمون المنتجات النهائية وقد يشمل المنتصف في سلسلة القيمة الزراعية عدة آلاف من الأشخاص والشركات الصغيرة والكبيرة حيث يضيف كل عنصر فيها سواء كان شخصا او شركة قيمة على طول السلسلة مثل توريد مدخلات الإنتاج والإستمرار بمختلف الأنشطة كالمعالجة والتخزين والتوزيع (Borsellino, V.,2020,p93)

حسب الشكل 2 تم تقسيم سلسلة القيمة الزراعية إلى خمسة مراحل رئيسية (مدخلات الشركة، الإنتاج، التجارة، المعالجة والبيع بالتجزئة) والتي يجب أن تلبي جميعها في نهاية المطاف مختلف متطلبات المستهلك بطريقة مستدامة (KPMG International,2013,p4) سيتم التعرف على كل مرحلة بالإضافة إلى دورها في خلق القيمة.

– **مدخلات الشركة (المرحلة 1)**: تلعب مرحلة الإمداد بالمدخلات الزراعية دورا مهما في سلسلة القيمة الزراعية، حيث تقع على عاتقها مسؤولية تزويد المزارعين بالموارد والمستلزمات الضرورية كالبذور والآلات والمعدات والأسمدة والأدوية البيطرية وتوزيعها بشكل فعال وفي الوقت المناسب من أجل تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية من طرف المستهلكين تساهم هذه المرحلة في رفع مستوى الإنتاجية الزراعية مع التركيز على الإستدامة البيئية.

– **الإنتاج (المرحلة 2)**: في هذه المرحلة، تشارك شركات الإمدادات الزراعية في إنتاج المواد الخام التي يستهدف بها بشكل رئيسي معالجي ومصنعي الأغذية(Borsellino, V., 2020,p94) ،تتميز هذه المرحلة بالتنوع وهوامش الربح المنخفضة في الشركات العاملة في هذا القطاع بسبب طبيعة المنتجات التي تعتبر سلعا أساسية وعدم تمايز المنتجات مما يجعلها تنتسب على بيئة تنافسية للغاية وهي مرحلة حساسة جدا في سلسلة القيمة الزراعية لأنها تخضع لتغيرات المناخ وتقلبات السوق ولكن مخاوف الأمن الغذائي من المحتمل زيادة ربحيته باعتبار أن الزراعة أصبحت مصدرا جذابا لصناعة النمو في العالم.

– **التجارة (المرحلة 3)**: تعتبر مرحلة محورية في سلاسل القيمة الزراعية لأن التجار هم العنصر الهام الذي يساهم في تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية من خلال استثماراتهم الضرورية خاصة في الأسواق الناشئة التي تتميز ببنية تحتية ضعيفة (مثل المستودعات ووسائل نقل المنتجات)، كما يمكن أن يكون لهم دورا في تغيير أنماط العرض والطلب (تسويق وتوفير منتجات جديدة) وهذا يدفع المنتجين على اعتماد أساليب وتقنيات إنتاجية جديدة تتماشى مع هذه المنتجات الجديدة.

– **المعالجة (المرحلة 4)**: **وهي** المرحلة التي تحدث فيها معظم القيمة المضافة حيث تركز فيها الشركات على تحسين جودة المنتجات المصنعة وتطويرها من أجل اكتساب ميزة سوقية تنافسية تتنوع شركات المعالجة والتصنيع من حيث الحجم، فمنها الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة وأيضا الشركات المتوسطة والصغيرة والتي تسعى جاهدة إلى إضافة قيمة لمنتجاتها كتمديد مدة الصلاحية وتجنب المحتوى الكيميائي المضر بالصحة وغيرها والتي تعد مهمة بالنسبة للمستهلك النهائي.

– **البيع بالتجزئة (المرحلة 5)**: هذه المرحلة من سلسلة القيمة الزراعية تخدم المستهلك بإيصال المنتجات له وتتمثل في محلات البقالة وتجار التجزئة وحتى المطاعم والفنادق المتخصصة في بيع المأكولات والمشروبات يختلفون في الحجم والشكل والخصائص، يمكن لتجار التجزئة الحصول على المنتجات من المراحل 2،3و4 كما يمكنهم التأثير على المستهلك من خلال تغيير تفضيلاته الغذائية بطريقة أكثر صحة واستدامة(Borsellino, V., 2020,p95) .

2-3 خريطة سلسلة قيمة القمح في الجزائر:

خريطة سلسلة القيمة هي تمثيل بياني لجميع الجات الفاعلة والعلاقات المشاركة في إنتاج وتوزيع منتج أو خدمة معينة، توضح الخريطة مسار المنتج من مرحلة المادة الخام وصولا على المستهلك مع توضيح لكل الأنشطة والجهات الفاعلة في كل مرحلة، ويمكن أن تكون الخريطة مفصلة أو مختصرة لتقديم فهم شامل لكيفية عمل قطاع او صناعة معينة، يوضح **الشكل رقم 2** ذلك.

الشكل 2: رسم خريطة سلسلة قيمة القمح في الجزائر

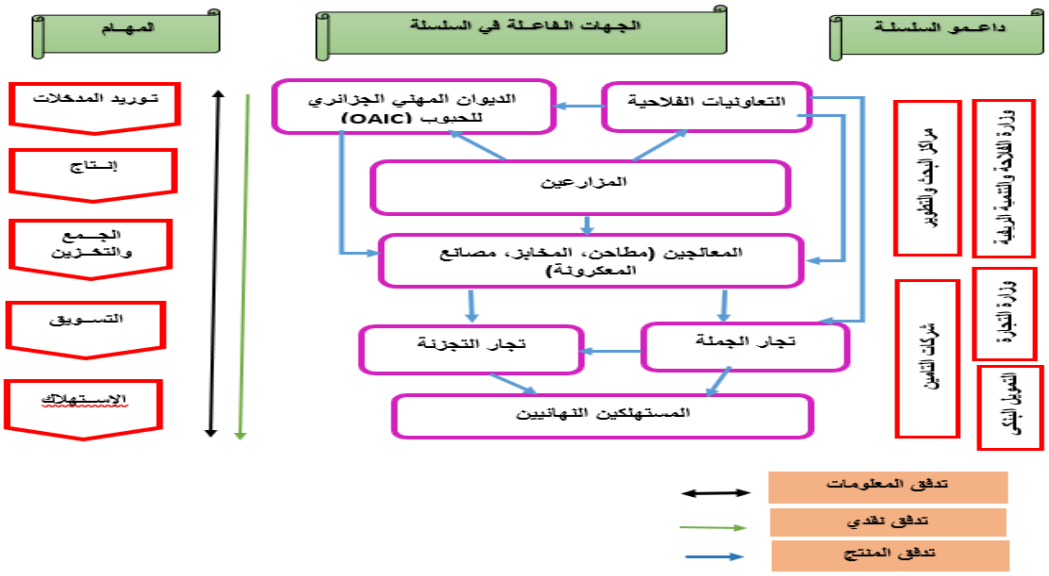

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المسح الميداني.

تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة قيمة القمح في الجزائر موردو المدخلات (الديوان الجزائري المهني للحبوب والتعاونيات الفلاحية) والمزارعين والمعالجين كالمطاحن والمخابز وتجار الجملة والتجزئة وأخيرا المستهلكين، في حين أن الجهات الفاعلة الداعمة للسلسلة متمثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة ومراكز البحث والتطوير وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية والإئتمانية.

– **الديوان الجزائري المهني للحبوب**: هو هيئة حكومية تأسست بتاريخ 2 جويلية 1962، تقوم بشراء القمح من المزارعين وتخزينه وتوزيعه على المطاحن في حالة وجود فائض بأسعار تصل إلى 6000 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و5000 دج للقنطار للقمح اللين، أما طاقته التخزينية تتجاوز 40 مليون قنطار، وهو الجهة الرسمية التي تتكفل باستيراد الحبوب من الأسواق الخارجية من أجل تأمين تموين السوق المحلية خاصة من القمح.

– **التعاونيات الفلاحية**: هي منظمات أو مؤسسات تضم مجموعة من المزارعين يتعاونن مع بعضهم من أجل أهداف مشتركة، تقدم خدمات للمزارعين كتوفير المخلات الزراعية كالبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة وكذلك توفير خدمات مثل حراثة الأرض والحصاد مما يقلل التكاليف ورفع كفاءة الإنتاج بالإضافة إلى تجميع القمح بشكل جماعي مما يعزز قوة المزارعين على التفاوض وتسويقه نيابة عن كل الأعضاء مما يحقق عائدات أفضل.

– **المزارعون**: المزارعون او المنتجون هم الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة قيمة القمح، يقومون بإعداد الأرض للزراعة واختيار البذور المناسبة والري وحصاد القمح، وأغلب منتجي القمح يعتمدون على الأمطار المتساقطة(القمح الشتوي) وهي الطريقة التقليدية الشائعة في البلاد، لكن مع تدخل الحكومة من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي منه قدمت دعما فلاحيا للمنتجين من أجل مشاركتهم في الرؤية المستقبلية لبلوغ الأمن الغذائي من خلال الدورات التدريبية في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة كالرش المحوري وتحسين البذور وتكثيفها من أجل رفع إنتاجية الهكتار الواحد إلى 60 قنطار.

– **المعالجات**: يعتبر المعالجون كجهات فاعلة أساسية في سلسلة قيمة القمح، يتمثل نشاطهم الرئيسي في شراء القمح من مختلف الجهات الفاعلة الأخرى في السلسلة والقيام بتحويل محاصيل القمح إلى منتجات ذات قيمة مضافة مختلفة مثل الدقيق والمعكرونة والبسكويت وكذلك تنظيف القمح وطحنه وتعبئته وتخزينه وتوزيعه خاصة على تجار الجملة والتجزئة ويشترطون معايير الجودة العالية من موردي القمح.

– تجار الجملة: هم الجهات الفاعلة الرئيسية في الأسواق، يقومون بشراء القمح من الجهات الأخرى بكميات كبيرة ويبيعونه لتجار التجزئة، ومع التطور التكنولوجي أصبح من السهل على تجار الجملة معرفة وإيجاد الأسواق المستهدفة ونقل المنتج إلى تلك الأسواق.

– تجار التجزئة: هم جهات فاعلة رئيسية في سلسلة القمح ولها اتصال مباشر مع المستهلك النهائي، فهم يقومون بشراء منتجات القمح كالدقيق والمعجنات من تجار الجملة وبيعها في النهاية للمستهلكين ونقل إنطباعات الجهة الفاعلة الأخيرة في السلسلة (المستهلك) حول جودة المنتج ومدى استجابته لمتطلباتهم.

– المستهلكون: وهو المستفيد النهائي في سلسلة القمح، حيث يستهلكون منتجات القمح المختلفة في صيغتها نصف مصنعة كالدقيق وتامة الصنع كالمعجنات والبسكويت، ويقومون بالشراء من تجار الجملة والتجار التجزئة.

إضافة إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في السلسلة هناك جهات فاعلة داعمة للسلسلة تتمثل في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بإنتاج القمح ووزارة التجارة التي تشرف على تجارة القمح ومنتجاته ومراقبة أسعاره وكذا مختلف مراكز البحث لتطوير إنتاجية القمح وتحسين جودته اما المؤسسات المصرفية تتكفل بتمويل منتجي القمح عن طريق إقراضهم بفوائد منخفضة من أجل إنجاح مواسمهم الزراعية في حالة حاجتهم إلى الأموال.

2–4 أهمية سلاسل القيمة الزراعية: من هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة سلسلة القيمة الزراعية في القطاع الزراعي التي تعتبر من الركائز الأساسية لاقتصاد الجزائر نذكر منها ما يلي:

– تعمل سلاسل القيمة الزراعية على توفير الفرص لصالح الفقراء من خلال إشراكهم في مختلف مراحل السلسلة رغم افتقارهم إلى المهارات اللازمة للإنتاج للأسواق ذات القيمة العالية لاكتساب الخبرة والمعرفة في المجال (ADB،2013 ، ص3)

– توفر سلاسل القيمة الزراعية لصغار المزارعين فرص الوصول إلى أسواق أكبر لتسويق منتجاتهم وبالتالي الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتهم الزراعية؛

– تعاون جميع أصحاب المصلحة على طول سلسلة القيمة الزراعية بتنسيق أنشطتهم المختلفة وتقاسم الهدف المشترك بينهم والذي يتمثل في زيادة أرباحهم من خلال تلبية طلبات المستهلكين النهائيين(Borsellino, V., 2020,p91) ؛

– إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة (صغار المزارعين) في سلاسل القيمة الزراعية وتزويدهم بالمعرفة لفهم السلسلة بأكملها والوصول إلى أسواق المدخلات الزراعية لزيادة إنتاجيتهم كخطوة أساسية للخروج من حالة زراعة الكفاف إلى زراعة أكثر إنتاجية وربحية (Ba, M. N. 2016,p 563).

– تؤدي مشاركة الفقراء في سلاسل القيمة الزراعية إلى رفع دخولهم والمشاركة في إزدهار مجتمعاتهم(الفقيرة) والمساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية لتلك المناطق وكذا الأمن الغذائي بدءا من مستوى الأسر والمجتمعات المحلية وصولا إلى أمنهم الوطني (Kaplan et al.,2016,p 14)

– تسعى سلاسل القيمة الزراعية إلى تعاون كل من القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يعمل القطاع الخاص على المنافسة في السوق العالمية والحكومات لها دور في لعب خلق السياسات والأطر التنظيمية المناسبة لدعم هذه الجهود (ADBG، 2013 ، ص3).

من أجل مواجهة التحديات المتنامية لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للبلاد تلوح سلاسل القيمة الزراعية كأداة فعالة تحمل في جوهرها القدرة على إحداث تغيير إيجابي في طريقة إدارة وتشغيل القطاع الزراعي.

حسب منطقة الدراسة (الجزائر) فإن القمح هو المنتج الرئيسي باعتباره الغذاء الأساسي للسكان الجزائريين البالغ عددهم أكثر من 46 مليون نسمة، ولهذا تحسين الإنتاج الزراعي المحلي خاصة محصول القمح يشكل جزءا مهما من جدول أعمال الحكومة الجزائرية من خلال برامجها الساعية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الاستيراد منه خاصة في ظل الظروف العالمية الراهنة كالحرب الروسية الاكرانية التي لا

تزال تعيق سلاسل الإمداد العالمية والتغيرات المناخية التي أثرت بدورها على القطاع الزراعي في البلاد الذي يعتمد على تساقط الامطار، هذه العوامل وغيرها جعلت تحقيق الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري وانتهاج سياسة تشجيع الإستثمارات الزراعية في المحاصيل واسعة الإستهلاك كالحبوب خاصة القمح بنوعيه القمح اللين والقمح الصلب بسبب تزايد الفجوة بين الإستهلاك للقمح والإنتاج منه.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "**الفاو**" الأمن الغذائي والذي تم الإتفاق عليه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 بأنه يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، وفي كل وقت إمكانية وصولهم ماديا واقتصاديا إلى غذاء كاف وآمن ومغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة (FAO,2006,p1)، يشير تعريف المنظمة إلى كلمة **إمكانية الوصول** وتعني إمكانية الوصول ماديا واقتصاديا و**غذاء كاف** يعني الكمية الكافية والجودة الغذائية للطعام(Tendall et al.,2015,p18) **غذاء آمن ومغذي** تعني سلامة الأغذية وتركيبتها الغذائية اثناء إضافة **تفضيلات غذائية** والتي تعني الميولات الغذائية المختلفة للأفراد عندما يتساوى الأفراد في الحصول على الغذاء وتكون متوافقة مع القيم الدينية والأخلاقية لهم (Pinstrup-Andersen,2009,p6) .

كما يتضمن التعريف أيضا على أربعة (04) أبعاد رئيسية للأمن الغذائي: توافر الغذاء، الحصول على الغذاء، إستخدام الغذاء وإستقرار الغذاء(FAO,2006,p1) كما هو موضح في **الشكل رقم 3**.

الشكل 3: أبعاد الأمن الغذائي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تعريف FAO،2006.

5.2 – مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

هو عبارة عن نموذج قياس كمي ونوعي ديناميكي طورته شركة economist impact وبدعم من Cortevia Agriscience يتكون من 68 مؤشرا يقيس محركات الأمن الغذائي ل 113 دولة في كل من الدول النامية والمتقدمة، يتم إنتاجه كل عام ابتداءا من عام 2012 حيث يعد مؤشر سنة 2022 الإصدار الحادي عشر منه وهو مؤشر مركب من أربعة (04) مؤشرات أساسية نعرفها حسب الموقع الرسمي لـ (impact.economist.com) هي كالتالي :

– **مؤشر القدرة على حتمل التكاليف (Affordability)**: يقيس قدرة المستهلكين على شراء الأغذية، وتعرضهم لصدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات.

– **مؤشر التوفر(Availability)** : يقيس الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على نشر الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي.

– **مؤشر الجودة والسلامة (Quality and Safety)**: يقيس التنوع والجودة الغذائية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلا عن سلامة الغذاء.

– **مؤشر الإستدامة والتكيف (Sustainability and Adaptation)**: يقيم تعرض بلد ما لآثار تغير المناخ؛ وقابليته لمخاطر الموارد الطبيعية وكيف يتكيف البلد مع هذه المخاطر.

3– سلسلة القيمة للقمح ودورها في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.

بالرغم من المساحة الشاسعة للجزائر والتي تقدر بـ 2381741كلم^2 إلا أن المساحة الزراعية الإجمالية تقدر ب 44 مليون هكتار (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021) أما المساحة المزروعة منها لم تتجاوز8,5 مليون هكتار وهي مساحة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية باعتبار المناطق الجنوبية مناطق منتجة وصالحة للزراعة عكس النظرية السائدة عن الجنوب بأنها غير ذلك (Ammar,F,2022,p17).

1.3– إنتاج القمح في الجزائر

تولي الحكومة اهتماما كبيرا لزراعة القمح لمكانته الغذائية عند السكان المحليين باعتباره قاعدة اساسية في النظام الغذائي من أجل تحقيق أمنها الغذائي وتخفيض فاتورة وارداتها منه.

يتميز مناخ الجزائر بالتنوع (من مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى المناخ الصحراوي جنوبا)، إلا أن المساحة المستغلة تقدر 19,5 **%** من إجمالي المساحة الزراعية ، لعدم إستغلال مناطق الجنوب الكبير مما أجبرها على إتخاذ الطابع غير الزراعي، وهذا التنوع يرتبط بتنوع المحاصيل وتوفرها على مدار السنة، لكن رغم هذه الإمكانيات (الطبيعية والبشرية) مازالت الجزائر من البلدان المستوردة للقمح بامتياز بسبب عدم تحقيق إكتفائها الذاتي منه وهذا راجع إلى النمو السريع للسكان الذي وصل إلى 1,6% سنة 2022 والذي صاحبه ارتفاع في الطلب على الغذاء الأمر الذي شكل ضغطا على الإنتاج الزراعي ، وهو ما يوضحه **الشكل 4** أدناه .

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تقلبات كبيرة في إنتاج القمح وذلك لتأثره بالظروف المناخية القاسية كتذبذب تساقط الامطار أثناء هذه الفترة خاصة من سنة 2000 إلى سنة 2008 وأهم ما يميز هذه الفترة هو عمل الحكومة على إطلاق البرامج التنموية الهادفة إلى دعم مختلف النشاطات المنتجة للقيمة المضافة خاصة في القطاع الفلاحي وتحفيز الموارد البشرية على العمل في هذا القطاع كتقديم قروض وتمويل المزارعين والمستثمرين الفلاحيين باعتبارهم الحلقة الأولى في سلسلة قيمة القمح لأنهم يقومون بأنشطة رئيسية كإعداد الأرض والبذر وحتى الحصاد.

الشكل 4: تطور إنتاج القمح وإنتاجيته في الجزائر خلال الفترة 2000 –2022. الوحدة :1000 طن، كغ / هكتار

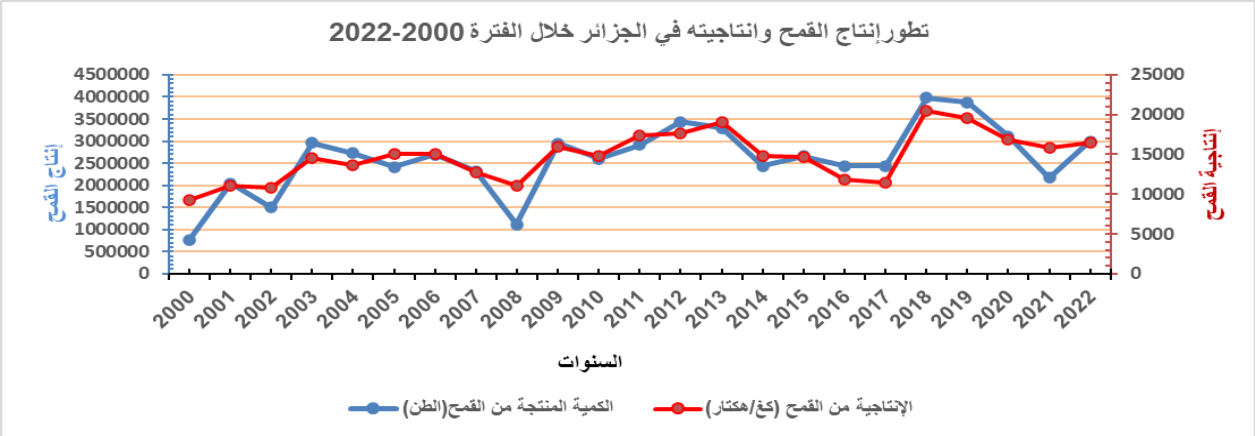

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (https://www.fao.org/faostat).

وفي سنة 2008 إنخفض الإنتاج الى 1111,03 مليون طن بسبب الأزمة المالية العالمية التي تسببت في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية عالميا كالأسمدة والبذور والمبيدات الزراعية مما رفع تكاليف الإنتاج على المزارعين بالإضافة على إنخفاض أسعار النفط لاعتماد الجزائر الكبير على العائدات النفطية التي أثرت على قدرتها في توفير الدعم للقطاع الفلاحي ليعاود الإرتفاع بنسب متقاربة حتى سنة 2019 ، واستمر في الإنخفاض بسبب جائحة كورونا(كوفيد 19) التي أدت إلى تقلص اليد العاملة في الزراعة بسبب القيود والإغلاقات المفروضة من الحكومة الأمر الذي أثر سلبا على حركة المزارعين وتوزيع المدخلات الزراعية ، وبعد انفراج الحالة الصحية في العالم وفي الجزائر خاصة إرتفع نمو الإنتاج ليصل 119,47 % وهذا يرجع إلى انتهاج الحكومة برنامج تنموي يسمى النموذج الإقتصادي الجديد(2016-2030) يهدف بالدرجة الأولى إلى تنويع الاقتصاد خارج المحروقات (أحمد مخلوفي ،إلياس مطهرعبد الله لقمان، مخلوفي الطاهر،2023 ،ص4) وتحديث القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والذي بدأت بوادره في الظهور.

من جهة أخرى إنتاجية القمح في فترة الدراسة تأخذ إتجاها عاما متزايدا على الرغم من وجود تذبذبات طفيفة بسبب التحسينات المستمرة في تقنيات الزراعة واستخدام أصناف البذور عالية الجودة.

نلاحظ أيضا وجود فجوة متغيرة بين منحنيي الإنتاج والإنتاجية والذي يشير إلى أن زيادة الإنتاج الكلي لا تعكس بالضرورة زيادة مماثلة في إنتاجية القمح وهذا راجع إلى عوامل مثل المساحة المزروعة وتحديث أساليب الري وغيرها.

2.3-تطور مساحة الأراضي المروية في الجزائر

إن ندرة المياه شكلت عائقا كبيرا أمام تطور هذا القطاع الحيوي التي أدت إلى إجهاد المساحات المخصصة لزراعة القمح، لهذا أصبح من الضروري جدا الإعتماد على ري المحاصيل لزيادة إنتاجية الهكتار منها خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشكل نسبة معتبرة من مساحة الجزائر.

وفي هذا السياق قامت الحكومة بتسطير هدف من أجل بلوغ 1 مليون هكتار كمساحة مسقية في الجنوب في إطار الإستثمار عن طريق الإمتياز في آفاق سنة 2025، مع تسريع وتيرة توزيع العقار الفلاحي، لأن أصحاب الحيازات الصغيرة ينتجون في الغالب لإستهلاكهم الخاص ولا ينتجون سوى فائض صغير في السوق مع مساهمة ضئيلة في التسويق وهم يشكلون الجهة الفاعلة الرئيسية في سلسلة القيمة للقمح والعمل أكثر على تعزيز المكننة العصرية التي تتكيف مع احتياجات الزراعة الصحراوية، وهذا ما يوضحه **الشكل 5** أدناه.

الشكل 5: منحنى بياني لتطور الأراضي الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة 2003 –2019 الوحدة :1000 هكتار

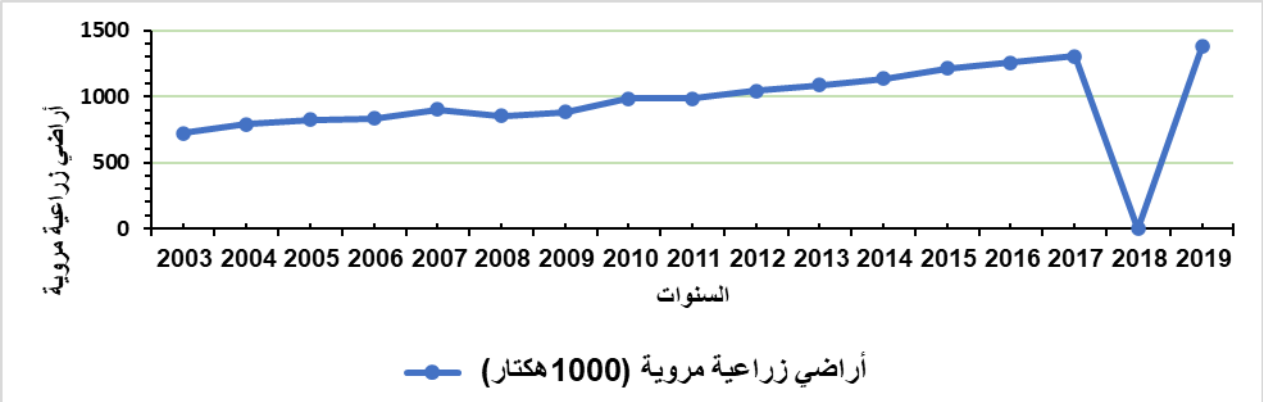

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (https://www.fao.org/faostat).

من خلال المنحنى أن المساحة المروية في تزايد مستمر بفضل السياسة الزراعية التي دعمت بناء السدود وحفر الآبار الجوفية وتبني تقنيات الري الحديثة وتنصيب أنظمة الري التكميلي بنسبة 60% ،وهذا يعتبر من المدخلات الزراعية الضرورية في سلسلة القيمة للقمح التي تتماشى مع التغيرات المناخية مما يسمح بتحقيق أهداف معتبرة في هذا السياق رغم الشح المائي وارتفاع أسعار المدخلات في السوق الدولية، كل هذه الجهود تسعى إلى توفير المياه اللازمة لزراعة القمح والمحاصيل الغذائية الأخرى، علاوة على ذلك تركز الدولة على تدريب المزارعين على تقنيات الزراعة المستدامة في استغلال المياه وتوعيتهم بضرورة إختيار أصناف القمح المقاومة للجفاف التي تتحمل ظروف المناخ القاسية من أجل تقليل فاتورة إستيراد القمح.

3.3 – تطور المساحة المحصودة للقمح في الجزائر.

تتركز المساحات الزراعية المخصصة لزراعة القمح بنوعيه القمح اللين والقمح الصلب عموما في الإقليم التلي والمناطق الشمالية في إقليم السهوب العليا لتوفرها على الإحتياجات الضرورية الطبيعية لإنتاج القمح من إعتدال حراري وسقوط معتبر للأمطار خاصة في فصل الشتاء (بن عزيز أسامة، بوعبدلي ياسين،2022، ص143).

الشكل6: تطور المساحة المحصودة من القمح في الجزائر خلال الفترة 2000–2022 الوحدة :1000 هكتار

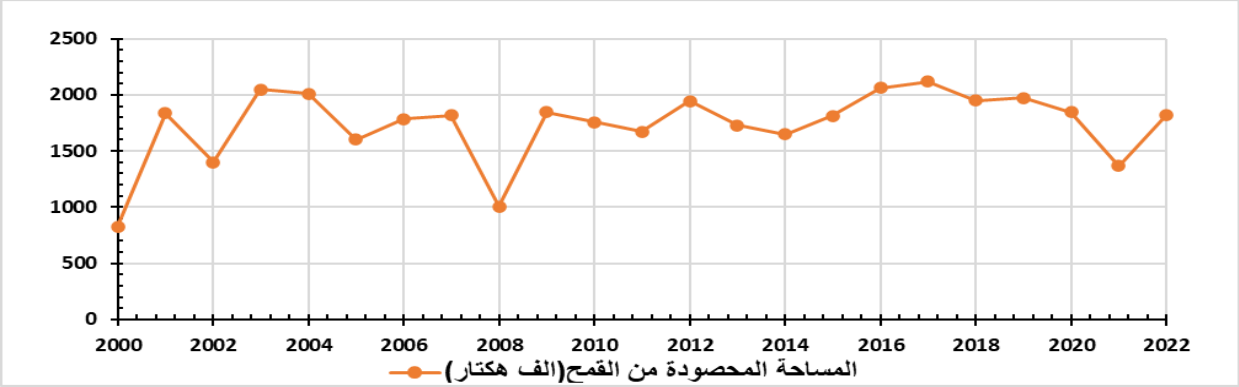

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (https://www.fao.org/faostat).

بناءا على المعطيات المتاحة من 2000 إلى 2022 هناك تذبذب في مساحة القمح المحصودة على مدار سنوات الدراسة، حيث تراوحت بين 827 و2118 ألف هكتار في عامي 2000 و2017 على الترتيب، مع إتجاه متزايد عموما في المساحة المحصودة وهذا راجع إلى دعم الدولة للمستثمرين المزارعين وذلك في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي(بن عزيز أسامة، بوعبدلي ياسين،2022،ص144)،عن طريق تزويد منتجي الحبوب ومنها القمح بنوعيه بالبذور مجانا ورفع نسبة دعم الأسمدة إلى 50% ،حيث ارتفعت حتى 1821 ألف هكتار في عام 2022 وهذا يدل على جهود الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي من خلال رفع طاقة الإنتاج محليا.

على غرار السنتين 2008 و2021 اللتان شهدتا إنخفاضا حادا نتيجة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية سنة 2008 التي أثرت على جميع القطاعات الحيوية أما سنة 2021 بسبب الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، وفي إطار البرنامج التنموي الجديد (النموذج الاقتصادي الجديد) تسعى الدولة إلى زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب خاصة القمح بنوعيه إلى 3,5مليون هكتار في حين أن 1,8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كانت مزروعة بالقمح، بصفته محصول واسع الإستهلاك في المجتمع الجزائري أقرت الدولة مؤخرا رفع سعر شراء محاصيل الحبوب من الفلاحين عبر الديوان الجزائري المهني للحبوب بنحو 30% وتأمين فائض إنتاجهم من خلال تعزيز قدرات التخزين عبر إنشاء صوامع كبيرة ومتوسطة إضافية على مستوى الجنوب الكبير لتشجيعهم أكثر على الإستثمار في هذه الشعبة.

4.3– تطور الواردات الجزائرية من القمح.

الشكل 7: تطور واردات القمح في الجزائر 2000–2022 الوحدة:1000 طن

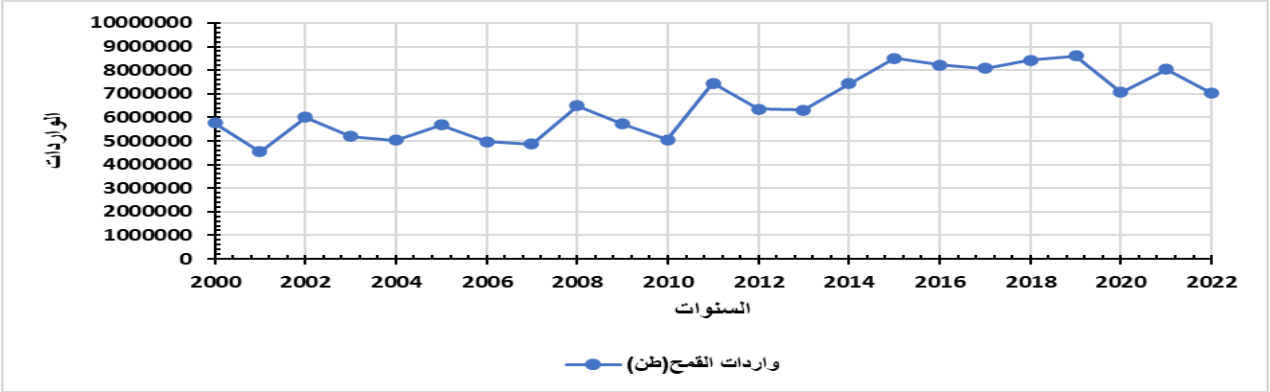

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (https://www.fao.org/faostat).

تعتمد الجزائر بشكل كبير في تلبية حاجياتها من القمح على الإستيراد لعدم تحقيق إكتفائها الذاتي من الإنتاج المحلي بسبب تزايد الطلب عليه نتيجة النمو السكاني المتسارع والتغير في أنماط الإستهلاك، مما جعل البلاد تخوض تحديا حقيقيا لتحقيق الأمن الغذائي خاصة بعد ارتفاع أسعار القمح في الأسواق الدولية الذي جعلها تنفق مبالغ هائلة من العملات الأجنبية التي تأتي إلى حد كبير من صادرات المحروقات، ولا تزال تستمر في الإرتفاع خاصة بعد الحرب الأكرانية الروسية وتقلص مساحات إنتاج القمح في مناطق الحرب وعدم إستقرار سلاسل التوريد العالمية التي تجعل الدولة بحاجة ماسة إلى رفع إنتاجها المحلي من أجل ضمان إمدادات الغذاء المحلية .

5.3 – حالة الأمن الغذائي في الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) سنة 2022.

يوضح **الجدول 01** وضعية الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022 حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)حيث تحتل الجزائر المرتبة 68 عالميا من أصل 113 دولة حيث بلغت قيمة **مؤشر الأمن الغذائي الإجمالي** في هذه السنة(58,9) والثامنة عربيا هذا يعني أن الجزائر تواجه بعض التحديات في ضمان الأمن الغذائي خاصة فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء والاستدامة والتكيف أما بالنسبة لركيزة **القدرة على تحمل التكاليف** احتلت الجزائر المرتبة 64 عالميا والسابعة عربيا (66,8) وهذا يعني امتلاكها مستوى متوسط من القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والتي تعتمد على عوامل دخل الفرد والتضخم والتبادل التجاري والتعريفة الجمركية ومن بين المؤشرات الفرعية تتميز الجزائر بمستوى عال من الإستقرار السياسي والأمن القومي ولكنها تعاني من مستوى منخفض من النمو الإقتصادي ومعدلات بطالة عالية تؤثر سلبا على دخل الفرد والقدرة الشرائية.

واحتلت المرتبة 63 عالميا في مؤشر **توافر الغذاء** والسادسة عربيا وهذا يعني أنها تواجه صعوبات في ضمان توافر الغذاء لسكانها والذي يعتمد على عوامل مثل الإنتاج الزراعي والمخزون الغذائي والبنية التحتية والتنوع الغذائي والتي تأثرت سلبا بسبب إنخفاض مستوى الاستثمار في البحث والتطوير.

واحتلت المرتبة 82 عالميا والعاشرة عربيا من حيث **جودة وسلامة الغذاء** بدرجة 54,7 بسبب إنخفاض مستوى الوصول الى المياه النظيفة ومنها مستوى متوسط من الوصول الى الرعاية الصحية أما فيما يخص مؤشر **الاستدامة والتكيف** فقد إحتلت المرتبة 56 عالميا والخامسة عربيا بدرجة 54,2 وهو مستوى متوسط من خلال إعتمادها على عوامل مثل الإستخدام الفعال للموارد الطبيعية ومحاولة التكيف مع التغير المناخي (آمال حفناوي،2023، ص 19) والتنوع البيولوجي وتدني مستوى الإستخدام الفعال للطاقات المتجددة والتي تؤثر على البيئة بشكل سلبي.

الجدول 1: وضعية الأمن الغذائي العالمي في الجزائر عام 2022 حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)

البيـــان	قيمة المؤشر (%)	المرتبة عالميا
مؤشر الأمن الغذائي الإجمالي	58,9%	68
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	66,8%	64
توافر الغذاء	57,3%	63
جودة وسلامة الغذاء	54,7%	82
الإستدامة والتكيف	54,2%	56

المصدر: Economist Impact,2022

4- خاتمة

ساهمت الزراعة في الجزائر بـ 11,60 % من الناتج المحلي الإجمالي و10% من فرص العمل، وعلى الرغم من تزايد الإنتاج في الجزائر إلا أن الزيادة تعتبر ثابتة في ظل النمو السكاني والإتجاه الحضري المتسارع الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية.

يتم تصنيف المشاركين الرئيسيون في سلسلة قيمة القمح على أنهم جهات فاعلة تشارك في سلسلة القمح بشكل مباشر وجات فاعلة غير مباشرة تدعم الجهات الفاعلة الرئيسية إما ماليا أو غير مالي، وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية في السلسلة المنتجين والمعالجين وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستهلكين في حين أن الجهات الفاعلة غير المباشرة هي المؤسسات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

لقد تزايد إهتمام الحكومة بإمكانيات سلاسل القيمة لتطوير الزراعة والمساهمة في الأمن الغذائي منذ أزمة الغذاء العالمية في سنة 2008، كما أن مشاركة الفقراء والفئات الهامشية في سلاسل القيمة الزراعية تحمل وعدا كبيرا بالمساعدة في الحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الزراعة المستدامة.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ضرورة الإعتماد على سلاسل القيم في القطاع الزراعي لأنه من أهم الأدوات التي تساعد في الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالمنتج ومحاولة تحسينه ضمن كل مرحلة من مراحل السلسلة وتخفيض التكاليف وتحقيق تميز المنتج الزراعي.

- هيمنة القطاع العام على سلسلة قيمة القمح، حيث أن الحكومة تحتكر بعض المراحل الرئيسية في السلسلة كالتسويق والتوزيع مما أدى إلى تهميش دور القطاع الخاص واستبعاده من المشاركة في هذه السلسلة مما أدى إلى تقليل فرص التعاون والتكامل بين القطاعين.

- يتيح اعتماد نهج سلسلة القيمة في القطاع الزراعي إلى مراقبة فعالية مختلف برامج الدعم الفلاحية من أجل إشراك كل الجهات الفاعلة في السلسلة إلى المشاركة في رؤية الدولة لترقية المنتج المحلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

- المساعدة في خلق رؤية مشتركة بين المشاركين في سلسلة قيمة القمح فيما يتعلق بالتحديات والفرص، وبالتالي تسهيل تطوير العلاقات التعاونية بين القطاع العام والخاص.

- ضرورة تغيير وتحسين النظم الغذائية في الجزائر وتوعية المستهلكين بتقليل إستهلاك الخبز لتجنب الهدر وذلك من أجل تقليل الطلب على القمح حيث من المتوقع أن تظل وتيرة إستهلاك منتجاته سيظل مستقرا نسبيا تماشيا مع النمو السكاني مستقبلا، من شأن هذه الخطوات المساهمة في خفض واردات قمح الخبز.

5- الإحالات وقائمة المراجع

1– World Bank (2008) World development report 2008: agriculture for development. The World Bank, Washington, DC. Retrieved at: https://siteresources.worldbank.org/ INTWDR2008/Resources/WDR_00_book.pdf

2– KPMG International (2013), the agricultural and food value chain: entering a new era of cooperation, London.

3– Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2010). Agricultural value chain development: Threat or opportunity for women's employment? (Gender and Rural Employment Policy Brief No. 4). https://www.fao.org/3/al677e/al677e00.pdf.

4–Kaplan, M., Brüntrup-Seidemann, S., Bettighofer, S., & Noltze, M. (2016). *Agricultural value chains* (pp. '–' XXV-149). DEU.

5– Kaplinsky, R., & Morris, M. (2000). A handbook for value chain research (Vol. 113). Brighton: University of Sussex, Institute of Development Studies.

6– Ketema, S., & Megento, T. (2021). Assessment of the Wheat Value Chain Role in Food Security in Arsi Zone, Oromia National Regional State, Ethiopia. *World*, *5*(4), 64-76.

7– Montalbano, P., Nenci, S., & Salvatici, L. (2015). Trade, value chains and food security: Background paper prepared for The State of Agricultural Commodity Markets 2015–16. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

8– Porter M., 1985. Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York: The Free Press., 580 pp.

9– Kumar, D., & Rajeev, P. V. (2016). Value chain: a conceptual framework. *International Journal of Engineering and Management Sciences*, *7*(1), 74-77.

10– Borsellino, V. (2020). Agricultural Value Chain for Food Security: Challenges and Opportunities from SDG2. *Zero Hunger*, 88-100.

11– Bolzani, D., de Villard, S., & de Pryck, J. D. (2010). Agricultural Value Chain Development: Threat Or Opportunity for Women's Employment?. ILO.

12– McGregor, A., & Stice, K. (2014). Agricultural Value Chain Guide for the Pacific Islands: Making value chain analysis a useful tool in the hands of farmers, traders and policy makers.

13– Anderson, D. P., & Hanselka, D. (2009). Adding value to agricultural products. *Texas FARMER Collection*.

14– Borsellino, V. (2020). Agricultural Value Chain for Food Security: Challenges and Opportunities from SDG2. *Zero Hunger*, 88-100.

15–Independent Evaluation Department. (2013, June). Agricultural value chains for development: '& Learning lessons (Learning Lessons Evaluation). Asian Development Bank (ADB).

16–Ba, M. N. (2016). Strategic agricultural commodity value chains in Africa for increased food: the regional approach for food security. Agricultural Sciences, 7(09), 549.

17–African Development Bank Group (ADBG). (2013). Agricultural value chain financing (AVCF) and development for enhanced export competitiveness.

18– Food and Agriculture Organization. (2006, June). Food security (Policy Brief, Issue 2). Rome, Italy: Agriculture and Development Economics Division, FAO.

19– Tendall, D. M., Joerin, J., Kopainsky, B., Edwards, P., Shreck, A., Le, Q. B., ... & Six, J. (2015). Food system resilience: Defining the concept. *Global Food Security*, *6*, 17-23.

20–Pinstrup-Andersen, P. (2009). Food security: definition and measurement. Food security, 1, 5-7

21-Economist Impact. (n.d.). Global Food Security Index. Accessed April 26, 2024, from https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index.

22– MADR - Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries., 2015. Report on the situation of agriculture in Algeria (2002 to 2014). Alger.

23 – Ammar, F. (2022). National food safety depends on the modernization and mechanization of agriculture. *International Journal of Sciences and Natural Ressources*, *1*(1).

24– FAO. (2024). Indices commerciaux. Consulté le 1O Avril 2024, sur https://www.fao.org: https://www.fao.org/faostat/fr/#data/TI.

25-كالفن ميلر، ليندا جونز، تمويل سلسلة القيمة في القطاع الزراعي – أدوات ودروس، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، ماي 2013.

26–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2021). سلسلة ب السنة 2019: المساحات والإنتاجات (تقرير اتجاه نظم المعلومات والإحصاءات واستشراف المستقبل). الجزائر العاصمة، الجزائر، اطلع عليه بتاريخ 14 أفريل 2024.

Chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://madr.gov.dz/wp-content/uploads/2022/04/SERIE-B-2019.pdf

27 -أحمد مخلوفي، إلياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي الطاهر،2023، دور القطاع الفلاحي في تنمية الإقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2021، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، ص01-10.

28–بن عزيز أسامة، بوعبدلي ياسين، (2022/10/12)، مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: شعبة القمح أنموذجا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ص 138 – 153.

29–آمال حفناوي، (2023/12/28)، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات اقتصادية، ص11-30.